للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام

«الوطني»: سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات تتراجع إلى ما دون 2 في المئة

- الأسواق تتوقع من الاحتياطي الفيدرالي المزيد من إجراءات خفض أسعار الفائدة
- انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو الموعد المقرر بنهاية أكتوبر
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي البريطاني للمرة الأولى منذ العام 2012
- النفط يتراجع بنسبة 5 % على خلفية المخاوف المتعلقة بالطلب المستقبلي

الدولار يظل مطلوبا

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن تداولات الأسواق على مدار الأسبوع الماضي اتسمت بالتحرك ضمن نطاق محدود في ظل استمرار التوجه نحو أصول الملاذات الآمنة على مستوى العالم في شهر أغسطس. كما أن المخاوف المتعلقة بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والتي تفاقمت على خلفية التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، قد ساهمت في تزايد الضغوط البيعية في أسواق الأسهم وعززت الأقبال على سندات الخزانة والين الياباني والذهب وغيرها من الأصول التي تعتبر آمنة. وبالنسبة للين الياباني، الذي يتزايد شراؤه في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، كان في طريقه لتحقيق مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي مقابل الدولار الأمريكي، في حين تراجعت سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات إلى ما دون 2% للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام.

وظل الدولار مطلوباً حتى في ظل تغيير مسار توقعات سياسة الاحتياطي الفيدرالي بالكامل والتوجه نحو سياسة نقدية تيسيرية مقارنة بإجراءات التشديد المتبعة منذ بداية العام. ويتوقع المتداولون اقدام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس على الأقل وربما 75 نقطة أساس قبل نهاية العام. ويبدو أن النبرة المتشددة التي تبناها الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه الأخير لم تكن كافية لردع التوقعات بإجراء المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة. حيث يشعر بعض المستثمرين والاقتصاديين بالقلق من أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد دخلت مرحلة جديدة من شأنها إلحاق المزيد من الضرر بالاقتصاد العالمي. و في حالم تبدأ البيانات الاقتصادية الواردة في إعطاء إشارات أكثر إيجابية، أو نجحت الولايات المتحدة والصين في تخفيف حدة نزاعهما، تتجه توقعات المستثمرين نحو اضطرار الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة بمعدلات أكبر بهدف تخفيف الضغوط المالية ومواصلة التوسع.

تصاعد حدة التوترات التجارية مجدداً

تعهدت الصين بالرد على قرار الرئيس ترامب المفاجئ بفرضرسوم جمركية جديدة على البضائع الصينية. حيث صرح الرئيس ترامب في الثاني من أغسطس بانه سيفرض رسوما جمركية بنسبة 10% على بضائع صينية بقيمة 300 مليار دولار مصعداً بذلك الحرب التجارية بين واشنطن وبكين مرة أخرى. وإذا تم تطبيق تلك الرسوم الجمركية في الأول من سبتمبر، فسيعني ذلك فرض رسوم جمركية على كافة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة.

وفي أولى الخطوات التي اتخذتها الصين، طلبت بكين من الشركات المملوكة للدولة وقف مشتريات السلع الزراعية الأمريكية. وكانت المنتجات الزراعية، وخاصة فول الصويا، ضمن العوامل الرئيسية التي تدور حولها الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين. مع إصرار الولايات المتحدة على انه يتعين على الصين القيام بعمليات شراء كبيرة للمحصول كجزء من أي صفقة تجارية. وصرح متحدث صيني أن الصين "سوف يتعين عليها اتخاذ التدابير المضادة لمواجهة ذلك الأمر" وأن "الولايات المتحدة ستتحمل العواقب".

أما الحركة الثانية فتمثلت في قيام بنك الشعب الصيني بإضعاف عملته بنسبة 2% ليتخطى اليوان مستوى 7 مقابل الدولار للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. وأصدر البنك المركزي الصيني بياناً يشير إلى الإجراءات الحمائية والرسوم الجمركية كاسباب ضعف العملة. وطمأن كبار مسؤولي البنك الشركات الأجنبية بأن حالة الضعف التي إصابت العملة لن تستمر طويلاً وأن قدرتها على شراء وبيع الدولار ستظل طبيعية. وبعثحاكم بنك الشعب الصيني رسالة طمأنينة في بيانه مؤكداً أن "الصين تتصرف كدولة كبرى مسؤولة، وسوف تلتزم بروح قادة قمة مجموعة العشرين بشأن قضايا سعر الصرف، وستلتزم بنظام سعر الصرف المحدد بالسوق، ولن تقوم بإجراء مثل خفض قيمة العملة".

ورداً على ذلك، صنفت وزارة الخزانة الأمريكية الصين رسمياً كدولة متلاعبة بالعملة. ومن المقرر أن يؤدي ذلك التصنيف الآن إلى بدء عملية تقضي بأن تطلب الولايات المتحدة من صندوق النقد الدولي تقييم سياسات العملة الصينية. إلا أن المحللين اعتبروا هذا التصنيف خطوة رمزية إلى حد كبير من شانها أن تكون بمثابة مبرر سياسي لفرض المزيد من الرسوم.

أوروبا والمملكة المتحدة

ظل الجنيه الإسترليني تحت الضغط أمام نظرائه من العملات المختلفة وبلغ أدنى مستوياته المسجلة منذ عامين أمام اليورو بعد أن تضمن تقرير إعلامي استعداد رئيس الوزراء الجديد بوريس جونسون إجراء انتخابات بعد الموعد النهائي المحدد لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر. وتأتي تلك الخطوة كرد فعل لتوقعات قيام البرلمان بطرح الثقة بعد انتهاء العطلة الصيفية. وإذا خسر جونسون التصويت، فيجب على الحكومة الحالية إما الاستقالة أو الدعوة لإجراء انتخابات عامة. وصرح مسؤول حكومي بقوله "لا يمكننا منعهم من اجراء الانتخابات ولكننا نسيطر على الجدول الزمني لذلك سنفرض التاريخ بعد 31 أكتوبر." ويسعى جونسون من خلال إجراء الانتخابات بعد الموعد النهائي إلى ضمان وعده بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي في أكتوبر مهما كلف الأمر.

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة

أدى تزايد حالة عدم اليقين تجاه انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وضعف نمو الاقتصاد العالمي إلى انكماش الاقتصاد البريطاني في الربع الثاني للمرة الأولى منذ حوالي سبعة أعوام. حيث تراجع الناتج بنسبة 0.2% في الأشهر الثلاثة الأخيرة حتى يونيو، بوتيرة أسوأ من الأداء الثابت المتوقع من قبل الاقتصاديين ومتراجعاً مقابل النمو المسجل في الربع الأول من العام بنسبة 0.5% وفقا للبيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية. علماً بان الاقتصاد البريطاني لم ينكمشمنذ العام 2012. وتراجع أداء قطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات على حد سواء بعد البداية القوية في مستهل العام الحالي. وكان قطاع الخدمات هو المساهم الإيجابي الوحيد في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني. إلا أنه على الرغم من ذلك، كان نمو قطاع الخدمات ضعيفاً عند مستوى 0.1%. فيما يعد أضعف معدل يسجله هذا القطاع منذ العام 2016. وقد دفعت تلك البيانات بالجنيه الإسترليني إلى التراجع إلى أقل من 1.21 دولار وإلى أدنى مستوياته هذا الأسبوع.

بنك اليابان يخفض مشتريات السندات

وصلت عائدات السندات الحكومية اليابانية إلى أدنى مستوياتها في ثلاثة أعوام عند مستوى 0.218%- على خلفية المخاوف الموسعة بشان الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وفي إطار مساعي بنك اليابان لمكافحة تراجع العائدات قام بوقف شراء السندات طويلة الأجل. وخفض بنك اليابان مشترياته بواقع 20 مليار ين إلى 160 مليار ين (188.8 مليون دولار).

وصرح بنك اليابان إنه يحدد معدلاته المستهدفة "عند مستوى قريب من صفر في المائة" لعائدات السندات لأجل 10 سنوات بواقع 20 نقطة أساس أعلى أو أقل من الصفر. وانطلاقاً من ذلك المضمون، يعتبر برنامج خفض شراء السندات خطوة فنية للحفاظ على عائدات السندات لأجل 10 سنوات بما يتماشى مع المعدل المستهدف حالياً. إلا أن خفض عمليات شراء الأصول في وقت تقوم فيه العديد من البنوك المركزية في العالم بإدخال المزيد من الاجراءات التيسيرية على سياساتها النقدية يسلط الضوء على نقص ذخيرة السياسات المتوافرة لدى بنك اليابان بعد أن بني بالفعل ميزانية عمومية ضخمة وخفض أسعار الفائدة إلى مستويات سلبية.

انخفاض أسعار النفط

صرحت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة أن تزايد الدلالات على تباطؤ النمو الاقتصادي وتصعيد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تسببت في نمو الطلب العالمي على النفط بابطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. وقالت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها، أنه بالمقارنة بنفس الشهر من العام 2018. انخفض الطلب العالمي بواقع 160.000 برميل يومياً في شهر مايو فيما يعد ثاني انخفاض سنوي في العام 2019. ومن الواضح أن للمخاوف والطلب الاقتصادي لهما تأثيرا هائلا على أسعار النفط. من جهة أخرى، ما تزال القيود المفروضة على الإمدادات من قبل أوبك وحلفائها سارية، وقد أدت العقوبات الأمريكية إلى انخفاض صادرات النفط الإيرانية في يوليو إلى أدنى مستوياتها منذ الثمانينات. إلا أنه على الرغم من ذلك، واصلت الأسعار تراجعها باكثر من 9% خلال الشهر الحالي وأكثر من 5% هذا الأسبوع. وتعهدت الأوبك الأسبوع الماضي بمواصلة دعم الأسعار. وصرحت السعودية عن عزمها الحفاظ على صادراتها من النفط الخام إلى أقل من 7 مليون برميل يومياً في شهري أغسطس وسبتمبر لإعادة توازن السوق.

«إيفا للفنادق» تتحول للربحية في الربع الثاني

أحد مشروعات إيفا للفنادق

تحولت شركة إيفا للفنادق والمنتجعات إلى الربحية خلال الربع الثاني من العام الجاري، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء.

وسجلت إيفا ارباحا خلال الثلاثة الأشهر المنتهية في 30 يونيو السابق بقيمة 748.88 الف دينار (2.47 مليون دولار)، مقارنة بـ2.58 مليون دينار (8.51 مليون دولار) في الفترة المناظرة من 2018.

ومنيت الشركة بخسائر في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 3.91 مليون دينار، بارتفاع 19 بالمائة عن مستواها في نفس الفترة من العام السابق البالغ 3.29 مليون دينار.

وعزا بيان إيفا ارتفاع الخسائر التصفية إلى انخفاض الربح من بيع شركة تابعة بمبلغ 700.04 الف دينار، مع ارتفاع مصروفات التشغيل والأعباء الأخرى بمبلغ 1.13 مليون دينار.

كانت "إيفا فنادق" قد مُنيت بخسائر فصلية في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 4.66 مليون دينار؛ مقابل خسائر بنحو 709.4 الف دينار في الفترة المماثلة بالعام الماضي، بارتفاع كبير بلغت نسبته 557 بالمائة.

21.6 مليون دينار أرباح «أجيليتي» بالربع الثاني

شركة أجيليتي للمخازن العمومية

ارتفعت أرباح شركة أجيليتي للمخازن العمومية، المدرج ببورصتي الكويت ودبي خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة 8.1 بالمائة على أساس سنوي.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء، بلغت أرباح أجيليتي بالثلاثة الأشهر المنتهية في 30 يونيو السابق 21.61 مليون دينار (71.26 مليون دولار)، مقابل 19.99 مليون دينار (65.92 مليون دولار) في الفترة المناظرة من 2018.

وسجلت أجيليتي أرباحاً خلال النصف الأول من العام الجاري بقيمة 41.89 مليون دينار، بارتفاع 7.7 بالمائة عن مستواها في نفس الفترة من 2018 عند 38.89 مليون دينار.

وعزا بيان الشركة ارتفاع الأرباح إلى وجود زيادة في الأرباح التشغيلية بنسبة 12.8 بالمائة لتصل في الستة الأشهر الأولى من 2019 إلى 64.36 مليون دينار، مقارنة بـ57.03 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2018.

كانت أرباح "أجيليتي" ارتفعت 7.3 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 20.28 مليون دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 18.9 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

مشروع «السيل التركي» لنقل الغاز الروسي جاهز بنسبة 95 بالمئة

قالت الشركة المنفذة لإنشاء محطة استقبال الغاز الروسي شمال غربي تركيا أمس الاربعاء ان المحطة التي تعد جزءاً من مشروع (السيل التركي) قد شارفت على الانتهاء.

واوضحت شركة (ساوث ستريم ترانسبورت) المنفذة لمشروع نقل الغاز الروسي الى تركيا ومنها الى أوروبا في بيان ان أعمال بناء محطة استقبال الغاز في بلدة (قيي كوي) الساحلية بولاية (قرقلر إيلي) شمال غربي تركيا انجزت بنسبة 95 في المئة. واضاف انه من المنتظر ان يتم بدء ضخ الغاز الروسي اواخر العام 2019.

ويتكون مشروع (السيل التركي) من انبوبين لنقل 15,75 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود على أن يغذي الأنبوب الأول من المشروع تركيا والثاني دول شرقي وجنوبي أوروبا.

ويعد المشروع بعد انجازه نقطة تحول كبرى في مصادر الطاقة لتركيا وفي مسار الإقتصاد التركي والذي سيعيد هيكلة خريطة صادرات الغاز لنقل الغاز القادم من روسيا الى أوروبا عن طريق تركيا.

«الأهلي المتحد» يتلقى عرضاً لبيع حصته في «كميفك»

تلقى البنك الأهلي المتحد المدرج ببورصتي الكويت والبحرين وشركته التابعة البنك الأهلي المتحد عرض شراء من "صالح الذكير" لأسهمها المجتمعة في شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك".

وحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الأربعاء، فإن أسهم الأهلي المتحد المجتمعة في "كميفك" تبلغ 74.3 بالمائة من الأسهم المصدرة.

يشار إلى أن رأس مال كميفك يبلغ 26.38 مليون دينار كويتي، موزعا على 263.81 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

ويستحوذ البنك الأهلي المتحد البحريني على 67.33 بالمائة في البنك الأهلي المتحد الكويتي.

وكان البنك الأهلي المتحد الكويتي نفى في نهاية يوليو السابق، تلقى اتصالات أولية من أطراف عدة أعربت عن اهتمامها بشراء حصة "المتحد" في "كميفك"، منوهاً بأن الأمر لا يزال في طور المناقشات الأولية، ودراسة الفرص البديلة.